الصادرات وأثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين باستخدام نموذج(ARDL)

Exports and its effects on the economic development in Palestine using ARDL model

سمير أبو مدلله[1]، *

[1] جامعة الأزهر-غزة (فلسطين)

تاريخ الاستلام : 2019/10/11 ؛ **تاريخ المراجعة** : 2019/10/24 ؛ **تاريخ القبول** : 2019/12/04

ملخص : هدفت الدراسة إلى قياس أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1994-2017، وتم استخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (Autoregressive Distributed Lag Model: ARDL) لتقدير العلاقة بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في فلسطين. وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل (تكامل مشترك) تتجه من الصادرات نحو التنمية الاقتصادية، ووجود علاقة طردية ومعنوية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1995-2017)، حيث بلغ معامل انحدار الصادرات (0,49)، وهذا يعني أن زيادة الصادرات بنسبة 100% سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 49%.

توصى الدراسة في ظل النتائج السابقة بتبني سياسة تشجيع الصادرات، وذلك من خلال توجيه الموارد الاقتصادية لإقامة الصناعات الإنتاجية القادرة على الدخول إلى الأسواق الخارجية، وتحفيز المنتجين للاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة بين فلسطين وعدد من دول العالم الخارجي.

الكلمات المفتاحية: الصادرات؛ التنمية الاقتصادية؛ الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

تصنيف JEL : C13، F14، F41، .F43

Abstract : The study amid to estimate the effect exports on economic development in Palestine during the period (1995-2017). The study used Autoregressive Distributed Lag Model: ARDL to estimate the relationship between the exports and economic development on Palestine. The study concluded with a number of results such as the long term balance relationship (cointegration) trending from exports to economic development, And the existence of positive relationship between exports and economic development in Palestine during the period (1994-2017), where the coefficient of export regression (0.49), which means that the increase of exports by 100% will increase economic development by 49%.

Based on the results of the study, the study recommended Adopting a policy export promotion by directing economic resources to establish productive industries capable of entering foreign markets and motivating producers to benefit from the trade agreements signed between Palestine and a number of countries in the outside world.

Keywords: Exports; Economic Development; Autoregressive Distributed Lag Model**.**

Jel Classification Codes: C13, F14, F41, F43

* Corresponding author, e-mail: sameerm30@hotmail.com

I- تمهيد :

اهتم الفكر الاقتصادي بموضوع الصادرات باعتباره عنصر هام في إحداث النمو الاقتصادي، نظراً لأن النمو الاقتصادي يعد من الموضوعات التي تلقى اهتماماً متزايداً من قبل المفكرين والباحثين على اختلاف توجهاتهم الفكرية والمدارس الاقتصادية التي ينتمون إليها من أجل رفع المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

وتعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق النمو الاقتصادي، وهي بذلك تلعب دوراً رئيسياً في تحقيق التنمية الاقتصادية في البلدان النامية. وقد تطور الفكر الاقتصادي حول أهمية الصادرات في تحقيق معدلات نمو اقتصادية، فاعتبر الكلاسيك الصادرات عنصر مهم يساعد على التراكم الرأسمالي، واعتبره كينز من العناصر الأساسية المكونة للدخل القومي. وبالطبع اهتمت الدول النامية والمتقدمة على حد سواء بموضوع الصادرات وركزت عليها من أجل تعزيز معدلات النمو الاقتصادي. وأصبحت الصادرات عنصراً هاماً فيما تقدمه للتجارة الدولية من فوائد، الأمر الذي جعل من تنمية الصادرات إحدى الاستراتيجيات الرئيسية التي تعتمد عليها الدول في رفع معدلات النمو والتنمية الاقتصادية بها وزيادتها، وجعل هذه القضية من أولويات الفكر الاقتصادي.

أولت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة أهمية للصادرات في الخطط الاستراتيجية بشكل جزئي إلا أنها أولت اهمية أكبر بعملية التصدير ووضعت خطة استراتيجية للتصدير خاصة للفترة 2014-2018، واعتبرت هذه الخطة الاستراتيجية الوطنية للتصدير عنصراً أساسياً في التنمية الاقتصادية فهي جزء لا يتجزأ من لبنات بناء الدولة والاستقلال السياسي والاقتصادي، ومن أجل تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني وتحويله من اقتصاد الدخل إلى اقتصاد الانتاج، وتعزيز دور قطاع التصدير كمحرك للنمو الاقتصادي، وكان من أبرز أهداف هذه الخطة بناء قدرات المصدرين بهدف تنويع الأسواق الدولية واختراقها وتعظيم مساهمة الصادرات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعزيز القدرة التنافسية للصادرات(مركز التجارة الفلسطيني-بال تريد). لذلك ستركز هذه الدراسة على أهمية الصادرات في الاقتصاد الفلسطيني، وقياس أثرها على التنمية الاقتصادية خلال الفترة 1995-2017.

مشكلة الدراسة:

تمثل الصادرات مكانة هامة في الطلب الكلي وتعتبر أحد مكونات إجمالي الناتج المحلي الاجمالي على مستوى الدول النامية والمتقدمة، ويوجد اهمية واضحة للصادرات على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الفلسطيني، إلا ان الصادرات الفلسطينية تواجه العديد من المشكلات المتعلقة بإغلاق المعابر ومنع تصدير بعض المواد، لذلك تسعى هذه الدراسة لمعرفة أثر ودور الصادرات الفلسطينية على التنمية الاقتصادية في فلسطين، وبالتالي يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي: ما هو تأثير الصادرات على التنمية الاقتصادية في فلسطين؟

فرضيات الدراسة:

يوجد علاقة طردية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في فلسطين.

أهمية الدراسة:

1. تتناول هذه الدراسة أحد الموضوعات الهامة والمتمثلة في قياس أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1995-2017).
2. تعتبر معرفة مدى مساهمة الصادرات في التنمية الاقتصادية غاية الأهمية لمتخذي القرار وراسمي السياسة الاقتصادية في فلسطين.

أهداف الدراسة: تتلخص أهداف الدراسة في الآتي:

1. التعرف على واقع الصادرات في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1995-2017).
2. قياس أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1995-2017)

الطرق المستخدمة في الدراسة:

1. صياغة نموذج قياسي بهدف قياس الصادرات على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1995-2017).
2. استخدام بعض طرق التقدير الإحصائي وبعض الاختبارات الإحصائية والقياسية للوصول إلى النتائج التي تحقق هدف الدراسة.

1.I– الاطار النظري للدراسة :

تضمن الفكر الاقتصادي عبر السنوات الطويلة الماضية والحديثة أفكارًا تعكس أهمية إسهام التجارة الخارجية في تحقيق الإنماء الاقتصادي، وذلك من خلال ما تؤديه من توزيع الموارد الإنتاجية بين دول العالم على وجه يكفل الاستخدام الاقتصادي الأفضل، وما ينتج عن هذه التجارة من استغلال إمكانات اتساع السوق في تحسين الإنتاج وتطبيق مبدأ المساهمة النسبية وتقسيم العمل الدولي. كما يشمل الفكر الاقتصادي ذاته عددًا من الأفكار التي رأت في نشاط التصدير أهمية بالغة واعتباره ركناً أساسياً في عملية النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والنامية على السواء، ولا بد هنا من إعطاء لمحة موجزة عن الصادرات في الفكر الاقتصادي، فاهتم المفكرون الكلاسيك اهتماماً شديداً في نشاط التجارة الخارجية، ولكن بأسلوب مختلف عن التجاريين، واعتبر آدم سمث السوق هو المحدد الأول للنمو الاقتصادي حيث تزداد إمكانية تقسيم العمل مع اتساع حجم السوق. كما أكد على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض في الانتاج، كما أبرز ديفيد ريكاردو دور التجارة الخارجية وأهميتها في الإنماء الاقتصادي من خلال نظرية النفقات النسبية. وركز الفكر الكلاسيكي على أثر التجارة الخارجية على تراكم رأس المال. أما الفكر الحديث عند مجيء (كينز) فقد أبرز الاهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل القومي حيث تسهم الصادرات من خلال عمل المضاعف في زيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة، وظهر عدد من الاقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لما سبقهم من الاقتصاديين إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الاقتصادية، منهم ميردال، وماركس، ونيركسا، حيث أشار «ماركس» إلى استحالة قيام التجارة الخارجية بدور فاعل في الإنماء الاقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الاقتصادية الدولية وما تمارسه هذه الدول من استغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول للسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي. أما) ميردال (فإنه يرى أن التجارة الخارجية بين الدول النامية والدول المتقدمة تعمل على زيادة التفاوت القائم في المستويات الاقتصادية بين المجموعتين، ويرى أن الأسواق الكبيرة التي تخلفها التجارة الخارجية تعمل في المقام الأول على تعزيز وضع الدول المتقدمة التي تتمتع أصلًا بصناعة قوية مقابل ضعفها في الدول النامية، إلى جانب أن الطلب على صادرات الدول النامية وغالبًا ما تكون مواد خام أولية تتصف بعدم المرونة. ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبًا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد استثماراتها التي اقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها، ويوجد استراتيجيتين ركزت على الصادرات هما: استراتيجية الاحلال محل الواردات، واستراتيجية تشجيع الصادرات.

فتقوم فكرة استراتيجية الاحلال محل الواردات على اختيار الصناعات التي يمكن إحلالها محل المستوردات، وتتطلب هذه الاستراتيجية وضع سياسات حمائية للصناعة الوطنية (أبو شرار،2010: 168).

أما استراتيجية تشجيع الصادرات فهي الاستراتيجية التي تهدف إلى زيادة الصادرات من خلال تقديم الحوافز السعرية لصالح الصناعات البديلة للواردات. وكثير من الدول النامية تعتمد في معظم إيراداتها من الصادرات على السلع الأولية مثل المنتجات الزراعية والمواد الأولية والتي تعتبر المصدر الأساسي للنقد الأجنبي لها (تودارو،2006).

ويرى الباحث رغم التباين والتفاوت في الفكر والدراسات الاقتصادية المتعلقة بدور الصادرات في النمو الاقتصادي والعلاقات التجارية الدولية لشعوب الدول النامية التي تشكل الأكثرية الساحقة لدول العالم الثالث، إلا أن هناك توافقاً عاماً على ما يلي:

- تعاني شعوب وبلدان العالم الثالث من إشكالية الموارد المحلية اللازمة لتنمية الصادرات، أي الفجوة القائمة بين حجم الاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف النمو بالمعنى الكمي، وبالتالي التنمية الشاملة بالمعنى الحضاري الأشمل، وحجم المدخرات المحلية المتحققة فعلياً.
- عدم القدرة على السيطرة على الموارد الوطنية الطبيعية وعدم التحكم في النظام المصرفي والرقابة على الصرف وكبح جماح التضخم المستورد.
- يشكل استخدام الجزء الأكبر من القروض والمساعدات في تمويل الاستهلاك الجاري عبئً ثقيلاً على موازين المدفوعات.
- تتسم اقتصاديات البلدان النامية بالانكشاف الاقتصادي والاختلالات الهيكلية والطاقات الإنتاجية المعطلة وتزامن البطالة مع التضخم وتدهور معدلات النمو الحقيقية.
- تتميز الاختلالات المزمنة بزيادة مهولة في الواردات مقارنة بالصادرات /أي فجوة الموارد الخارجية بالعملات الأجنبية الصعبة/، والفجوة الداخلية المتمثلة في عجز الموازنات العامة وفي حال محاولة زيادة الصادرات زعبر استثمارات جديدة فإن هذا لا يتم إلا بتمويل مشروط ومسيس من الخارج.
- بجانب العوامل الداخلية فهناك عدم قدرة مباشرة على فك الارتباط بأسواق المراكز الرأسمالية الأكثر تطوراً، خاصة لجهة المواقع الهشة التي تحتلها البلدان النامية في الاقتصاد العالمي القائم على اللاتكافؤ وتدهور شروط التجارة الخارجية.

- تتأثر اقتصاديات هذه الدول بالعوامل الخارجية وتفتقد في ذات الوقت القدرة الحقيقية في التأثير على هذه العوامل أو كبح جماحها بحكم التقسيم الدولي غير العادل للعمل والانتاج، وهذا يعني عدم التمتع بقوة تسويقية تمكنها من الحصول على أسعار عادلة لصادراتها، وهذا هو جوهر علاقات التبادل التجاري غير المتكافئة.
- يضاف لكل ما سبق معضلة كبرى تتعلق بتوزيع وإعادة توزيع الدخل وهذه المعضلة تتجاوز أنماط التقسيم الدولي للعمل والميزة المطلقة والنسبية والتنافسية... الخ.

يمكن القول أن كافة السمات والمؤشرات السالفة الذكر تنطبق على التجارة الخارجية الفلسطينية مضافاً إليها العقوبات والحصار كسياسات ممنهجة من قبل الاحتلال ذو السمات الاستيطانية والاحتلالية والاستعمارية، بجانب الاتحاد الجمركي / اتفاقية باريس الاقتصادية / التي تقيد كافة النشاطات النقدية والمالية والتجارية، بل وكافة السياسات الاقتصادية الفلسطينية.

I.2- الدراسات التطبيقية :

يضم الأدب الاقتصادي التجريبي العديد من الدراسات التي تناولت موضوع قياس أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في الدول النامية والمتقدمة، وسوف يتم في هذا الجزء من الدراسة عرض أهم هذه الدراسات:

حيث سلطت دراسة (الداية، تنيرة،2016) الضوء على مساهمة القطاع التجاري في إجمالي الناتج المحلي وفي التشغيل في قطاع غزة، كما ركزت الدراسة على التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات الفلسطينية، وأهم معوقات تنمية القطاع التجاري خلال عام 2015. وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: أن العوائق والقيود الإسرائيلية العائق الأكبر والأهم الذي يدمر الاقتصاد الفلسطيني وخاصة القطاع التجاري، إضافة إلى ضعف البنية التحتية للأنشطة التجارية في قطاع غزة. وحللت دراسة (حلس، 2016) تطور قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني وبيان حجم فجوة التجارة الخارجية وتأثير هذه الفجوة والاثار المترتبة عليها. وتوصلت الدراسة الى جملة من النتائج منها: عدم مقدرة المصادر المحلية تمويل فجوة التجارة الخارجية، وان السياسات التجارية الفلسطينية ساهمت في زيادة الفجوة لاعتمادها على الواردات مصدراً رئيسياً في تمويل الموازنة العامة، وتمويل هذه الفجوة يتم من خلال المنح والمساعدات. اما التحليل القياسي بين ان: الاستثمار الاجنبي والمعونات الخارجية ذو تأثير ايجابي في تمويل الفجوة، وان الدين العام والاوضاع السياسية تأثيرهما سلبي عليها. اما دراسة (العبادلة، 2015) اختبرت محددات جاذبية التجارة الخارجية الفلسطينية "الصادرات والواردات " تجاه عينة من الدول (الاحتلال الاسرائيلي، مصر، الاردن، تركيا، المانيا) للتعرف على واقع التبادل التجاري لفلسطين مع العالم وتحديد العوامل التي من شأنها المساعدة في الوصول الى صيغة للتبادل التجاري الخارجي التي تمكن من العمل على زيادة حجم التجارة الخارجية والحد من الفجوة بين الصادرات والواردات والخروج من حالة التبعية الاقتصادية. واستخدم الباحث منهج التحليل الكمي باستخدام بيانات مقطعية عبر الزمن لدول العينة وحللت دراسة (الأسطل، 2014) واقع التبادل التجاري الفلسطيني مع العالم الخارجي والتعرف على السياسات الاقتصادية الاسرائيلية وانعكاسها على التبادل التجاري، والمشكلات التي تواجه التجارة الخارجية الفلسطينية، بالإضافة الى تحديد السياسات والعوامل التي تقف وراء تدفق السلع والخدمات بين فلسطين والعالم الخارجي. وتوصلت الدراسة الى تسجيل عجز مستمر ومتواصل في الميزان التجاري طول الفترة (1994-2012) وصل عام 2012 الى ما نسبته 44% من الناتج المحلي الاجمالي وذلك لان الصادرات لا تغطي 20% من الواردات بينما بلغت نسبة الواردات من الناتج المحلي 60% كما أظهرت الدراسة العملية القياسية وجود أثر محدود للنمو في التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية من خلال مؤشر النشاط الاقتصادي الناتج المحلي الاجمالي.

وهدفت دراسة (أبو عيدة، 2012) الى التعرف على أهم العقبات والموانع التي تقف أمام دخول المصدر الفلسطيني الى الأسواق الخارجية، وشملت الجوانب التي تمثل أهم العقبات التي تقف أمام الدخول الى الأسواق الخارجية. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحديد نتائج الدراسة، وتوصلت الدراسة الى أن العقبات والموانع التي تواجه المنتج والتاجر في الدخول الى الأسواق الخارجية وتسويق المنتجات في الخارج، تكمن في العقبات الخاصة بالهدف من الدخول الى مثل هذه الأسواق ومنها: المشاكل الناتجة عن الوضع السياسي القائم ومعيقات تعود الى المنافسة والقدرة التنافسيه للمنتج الفلسطيني في الأسواق الخارجية، كما أن هناك عوائق تنتج عن سوء توقعات الدخول الى مثل هذه الأسواق وعدم دراسة وتحليل حاجات ورغبات المستهلك الأجنبي وذوقه بالإضافة الى عوائق تخص المزيج التسويقي للمنتج التسويقي الفلسطيني. كل هذه المشاكل تشكل مع بعضها البعض جبهة من العقبات والموانع التي تعترض الدخول الى الأسواق الخارجية.

وقيمت دراسة (أبو جامع،2005) أداء التجارة السلعية الفلسطينية الخارجية ومقارنتها مع كل من مصر والأردن وسوريا خلال 1968-2000، واعتمدت الدراسة على بيانات البانل بإجراء التأثيرات الثابتة لمعرفة التفاوت في الأداء بين التجارة الفلسطينية والتجارة الخارجية السلعية لكل من

(مصر، الأردن، سوريا). وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: انخفاض معنوي في الصادرات الفلسطينية، بسبب تأثير التكامل الاقتصادي الاجباري مع إسرائيل، وكان تأثير الاستثمارات الكلية هامشياً في الحالة الفلسطينية، وكان له تأثير معنوي على معدل التبادل التجاري في كل من مصر وسوريا

أما على صعيد الدراسات العربية فقد حللت دراسة (مهنى،2016) واقع الصادرات الليبية، ومدى مساهمتها في نمو الناتج المحلي الاجمالي للفترة1980 – 2010 ، مع تسليط الضوء على ما آلت إليه الصادرات النفطية عقب نشوب الصراع عام 2011، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نورد منها: اعتماد قطاع التصدير على النفط فقط، مع انخفاض مساهمة التصدير الغير نفطي في الناتج المحلي الاجمالي، مقابل ارتفاع صادرات النفط، كما توصلت الدراسة إلى أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي هو نمو غير مستقر لاعتماده على إيرادات الصادرات النفطية. وبحثت دراسة (السواعي،2014) العلاقة بين الميزان التجاري والدخل والعرض النقد وسعر الصرف الحقيقي الفعال في المدى القصير والطويل في الاقتصاد الأردني خلال الفترة الزمنية (1976-2013)، واستخدم الباحث نموذج تصحيح الخطأ في إطار نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتحقق من وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين الميزان التجاري ومحدداته. وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: وجود دور قوي لكل من عرض النقد والدخل في تحديد سلوك الميزان التجاري، كما ان سعر الصرف يساعد في تحسين الميزان التجاري. وركزت دراسة (نورين،2010) على واقع الاقتصاد السوداني قبل إنتاج وتصدير النفط والسياسات الاقتصادية الكلية المطبقة، ومن ثم تناولت الدراسة إنتاج النفط وانعكاساته على أداء الاقتصاد الكلي وتقدير أثر تصدير البترول على النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على ميزان المدفوعات وسياسات النقد الأجنبي وسعر الصرف خلال الفترة الزمنية (1999-2008)، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها: أن إيرادات البترول في السودان بلغت 62.9% كنسبة من الايرادات الكلية خلال عام 2008، كما بلغت نسبة الصادرات البترولية حوالي 95% من إجمالي الصادرات، إذ بلغت نسبة مساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي 19%. كما توصلت الدراسة إلى أن استخراج البترول في السودان ساهم في انخفاض معدلات التضخم. اما الدراسات الأجنبية فقد ركزت دراسة (Zaheer & others, 2014) تقدير أثر الواردات والصادرات على إجمالي الناتج المحلي في الباكستان، واستخدمت الدراسة بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 2000-2010، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين كل من الصادرات والواردات مع إجمالي الناتج المحلي في الباكستان. وبلغ معامل انحدار الصادرات (0.22) وكان دال إحصائياً، كما بلغ معامل انحدار الواردات (0.73). وتعرفت دراسة (Mitra, Khan, 2014) على أثر ومعنوية كل من الانفتاح الاقتصادي ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الصادرات على النمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة الزمنية 1975-2002، واستخدمت الدراسة نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية لجرانجر، وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها : إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر كان ذات دلالة إحصائية ولكن تأثيره سلبي على النمو الاقتصادي، أما الصادرات والواردات كان لهما تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في الهند إلا أن تأثيرهما لم يكن معنوياً. ودرست دراسة (Alavinasab, 2013) العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في إيران خلال الفترة الزمنية 1976-2010، وتوصلت الدراسة لوجود علاقة موجبة بين الصادرات والتضخم وسعر الصرف الحقيقي مع النمو الاقتصادي في إيران.

وقاست دراسة (Ozurumba&Ezeji Chigbu, 2013) دور الصادرات الغير نفطية والنمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة الزمنية 1984-2009 ، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار المتعدد وتوصلت الدراسة لجملة من النتائج منها: أن الائتمانات المصرفية للزراعة والغابات والتعدين والبناء وأسعار الصرف الفعلية الاسمية لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي في نيجيريا في حين أثرت المصارف على الصادرات السلعية والاستيراد والتجارة المحلية والمرافق العامة والخدمات تأثيرا إيجابيا كما أظهرت نتائج اختبار السببية وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الزراعة والغابات والمرافق العامة والخدمات.

استفادت الدراسة من الدراسات السابقة في المجمل وفي أسلوب الاقتراب من الظاهرة، إلا أن هذا البحث ينفرد بالأصل في تأثير الصادرات على التنمية الاقتصادية الشاملة في فلسطين بمعناها الحضاري والشامل وليس وحسب في جانبها الكمي رغم أهمية الأخير.

I.3- واقع الاقتصاد الفلسطيني :

شهدت الفترة (1994-2017) تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية، مازالت انعكاساتها نافذه المفعول على الأداء الاقتصادي بشكل عام، فبعد تسلم السلطة الفلسطينية زمام الأمور بدء الاقتصاد الفلسطيني في التطور والتقدم البطيء والمحدود بسبب موافقة المجتمع الدولي على تقديم الدعم المالي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية، والبناء المؤسساتي لدفع عجلة الاقتصاد إلي الأمام، ثم ما لبث أن عاد الاقتصاد الفلسطيني لحالة التدهور في أعقاب أحداث النفق والعمليات الفلسطينية ضد إسرائيل عام 1996، حيث شددت السلطات الإسرائيلية الإغلاق للمعابر والحدود، ثم شهد الاقتصاد الفلسطيني حالة من التعافي خلال الفترة (1995-1999).

ومع بداية انتفاضة الأقصى بتاريخ 28-9-2000 أصيب الاقتصاد الفلسطيني بالشلل التام نتيجة الإجراءات والممارسات الإسرائيلية حتى عام 2002، ومع بداية عام 2004 وعودة الهدوء النسبي للأراضي الفلسطينية عاد الاقتصاد الفلسطيني لحالة التعافي، ثم ما لبث أن عاد الاقتصاد الفلسطيني لحالة التدهور في أعقاب الانتخابات التشريعية والرئاسية التي جرت عام 2006 وفوز حركة حماس، حيث رفضت إسرائيل تحويل مستحقات السلطة الفلسطينية من العائدات الضريبة، وتقلصت المساعدات الدولية، وفرض حصار مالي وسياسي، الأمر الذي ترتب عليه عدم قدرة السلطة الفلسطينية على دفع رواتب موظفيها لأكثر من خمسة عشر شهراً؛ مما أدى إلى تردي وتدهور الأوضاع الاقتصادية، واستمر الحصار المالي والسياسي حتى منتصف العام 2007. ثم حدث الانقسام الفلسطيني في أعقاب سيطرة حماس على قطاع غزة في يونيو2007، وتشكل على أثرها حكومة طوارئ وبعدها حكومة تسيير أعمال في الضفة الغربية، مما أدى لرفع الحصار المالي والسياسي عن الضفة الغربية، بينما استمر على قطاع غزة، وبالتالي تدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة نهاية 2008، ثم جاءت الحرب على غزة لتلحق خسائر بشرية ومادية كبيرة، وتدهور للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع، ثم تلت ذلك مرحلة تتسم بالهدوء النسبي، وتم وضع خطة الإصلاح والتنمية للفترة (2008-2011) والتي أسهمت بتحسن الأداء الاقتصادي، وتلي ذلك تدهور في مؤشرات الاقتصاد الكلي نتيجة الحرب على قطاع غزة عام 2012 ، والحرب عام 2014، وشهد الاقتصاد الفلسطيني حالة من التحسن خلال الفترة 2015-2017.

1. معدل نمو الناتج المحلي الفلسطيني:

شهد معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي تذبذباً واضحاً خلال الفترة ((1995-2017))، حيث بلغ المتوسط الهندسي (1) لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (4.3%) خلال فترة الدراسة كلها. والجدول التالي يوضح معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي خلال الفترات المختلفة بحسب الظروف السياسية والاقتصادية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية.

نلاحظ من الجدول (1) أن متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية بلغ (9.12%) خلال الفترة (1995-1999)، انعكاساً لموافقة المجتمع الدولي على تقديم الدعم المادي للسلطة الفلسطينية لتأهيل البنية التحتية، والبناء المؤسساتي لدفع عجلة الاقتصاد للأمام، وزيادة ثقة القطاع الخاص الأمر الذي انعكس ايجابياً على المؤشرات الاقتصادية.

ومع اندلاع الانتفاضة الثانية بتاريخ 28-9-2000 أصبحت الأوضاع في اتجاه مخالف وعانى الاقتصاد الفلسطيني من التدهور التام في كافة المجالات الاقتصادية، جراء الممارسات الإسرائيلية من تدمير المصانع، وإغلاق المعابر والحدود، ومنع حركة البضائع والسلع والمواد الأولية إلى الأراضي الفلسطينية، مما انعكس بالسلب على أداء الاقتصاد الفلسطيني، إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي (-12.5%) خلال الفترة (2000-2002)،

أما خلال الفترة (2003-2005)، بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الحقيقي (11.7%)، حيث شهدت هذه الفترة جملة من التحولات السياسية والاقتصادية، حيث تخفيف القيود المفروضة على حركة البضائع والإفراج عن الأموال المحتجزة لدى الجانب الإسرائيلي.

وبلغ معدل نمو الناتج الحقيقي (-3.90%) خلال عام2006، وهنا لا بد من التوقف عند محطة هامة ألا وهي الانتخابات التشريعية التي جرت في 25 كانون الثاني 2006. وإفرازاتها التي ألقت بظلالها على مجمل الأوضاع بشكل عام، والاقتصادية والاجتماعية بشكل خاص، فنلاحظ أن التراجع كانت السمة الأساسية، خاصة في ظل موقف المجتمع الدولي بوقف المساعدات الدولية، وفرض الحصار الشامل على قطاع غزة، وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية، بالإضافة إلى امتناع إسرائيل عن تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية، وفرض حصار مالي وسياسي

---

(1) يستخدم معدل النمو الهندسي (Compounding Or Geometric Average Growth Rate) لحساب متوسط النمو خلال فترة من الزمن باستخدام قيمتين (القيمة الأولى والقيمة الأخيرة) في سلسلة البيانات، ويحسب بالصيغة التالية:

$$g=\left[\left(\frac{xt}{x0}\right)^{\frac{1}{t}}-1\right]\times 100$$

حيث أن (xt) تمثل القيمة الأخيرة في سلسلة البيانات، ($x0$) تمثل القيمة الأولى في السلسلة، (t) عدد الفترات الزمنية (البنك الدولي، منهجية البيانات: *http://data.albankaldawli.org/about/data-overview/methodologies*)

شامل على الحكومة الفلسطينية العاشرة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا التراجع في أداء الاقتصاد الفلسطيني، أدخله في أزمة مركبة وعميقة تلاشت معها مكاسب عامي (2004-2005)، (عبد الكريم، 2008، ص113).

أما خلال الأعوام التالية (2007-2011) فشهدت المنطقة حالة من الاستقرار السياسي النسبي، وإفراج إسرائيل عن العائدات الضريبية وإعادة الدعم للسلطة الفلسطينية، مما أدى إلى ارتفاع متوسط معدل الناتج المحلي الحقيقي إلى (8.4%)، وسجل الناتج المحلي الحقيقي أعلى معدل نمو خلال السنوات الأربعة عام **2011** بمقدار (12.4%)، وذلك بسبب الإصلاحات المالية والاقتصادية التي أجرتها الحكومة الفلسطينية المدعومة بالمساعدات الخارجية التي أسهمت في تحسين المناخ الاستثماري، بالإضافة لانخفاض القيود المفروضة على الحركة الداخلية للسلع والسكان (صندوق النقد الدولي، 2008، ص4).

وتراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2012-2014، وشهد تراجع واضح خلال عام 2014نتيجة الحرب الاسرائيلية على قطاع غزة حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي (-0.18) خلال عام 2014، وبلغ متوسط معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (3.8%) خلال الفترة (2015-2017) نتيجة نمو الاقتصاد الغزى كانعكاس طبيعي لعودة النشاط الاقتصادي وعملية إعادة الإعمار بعد توقف جميع الأنشطة والدمار الكبير الذي حل بالقطاع إثر الحرب الإسرائيلية صيف 2014 (سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي2016).

2. **نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي:** يعكس نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي مستوى معيشة الأفراد في الدولة، ويعتبر نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية من المستويات المتدنية، ذلك أن الأراضي الفلسطينية تأتي ضمن الشريحة الدنيا في فئة الدخل المتوسط المتراوحة بين (2077.4-4829.4) بناءً على تصنيفات البنك الدولي (البنك الدولي، 2017).

حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي (2527.4 $) خلال الفترة (1994-2017)، وبلغت أعلى قيمة لنصيب الفرد من الناتج الإجمالي الحقيقي عام 1999بقيمة (2830.22 $) وقد انعكس الأثر الإيجابي للتحولات التي شهدتها الأراضي الفلسطينية على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام نفسه، وتجدر الإشارة إلى أن عام 2002 يعتبر الأسوأ إذ بلغ متوسط نصيب الفرد (1877.6 $)، وهذا يعود للأوضاع السياسة والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية. والجدول التالي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي في الأراضي الفلسطينية

نلاحظ من الجدول (2) أنه في حالة تقسيم فترة الدراسة لفترات حسب الأوضاع السياسية التي تمر بها الأراضي الفلسطينية، نجد أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بلغ($2489.7) خلال الفترة (1994-1999)، وهذا يعود للاستقرار السياسي والاقتصادي المحدود في المنطقة. أما المرحلة الثانية خلال الفترة (2000-2002) إذ شهدت المنطقة توترات وتقلبات سياسة، الأمر الذي انعكس على أداء الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وعلى نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي بشكل خاص تمخضت عنها انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حيث بلغ ($ 2197.4)، وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي ($2235.2) خلال الفترة (2003- 2005)، وسجل معدل نصيب الفرد انخفاضاً إلى ($2232.9) عام 2006 مقارنة ($2395.9) عام 2005، متأثراً بالتراجع في النشاط الاقتصادي نتيجة للظروف السياسية والاقتصادية المترتبة على نتائج انتخابات عام 2006، الأمر الذي أدى لوقف المساعدات الدولية وفرض الحصار الشامل على قطاع غزة وتقطيع أوصال المدن في الضفة الغربية، وامتناع إسرائيل من تحويل عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية كما سبق الإشارة إلى هذا الأمر. وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ($2542.70) خلال الفترة (2007-2011). كما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ($ 2852.4) عام 2014، مقارنة مع ($ 2944.04) عام 2013. ومن ثم ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ($2923.40) عام 2017.

3. **الصادرات في فلسطين:**

تعتبر الصادرات مكون مهم من مكونات الناتج القومي، حيث أن الزيادة والتوسع في حجم الصادرات ستزيد من التخصص في انتاج السلع والبحث والتطوير والسعي وراء الحصول على التكنولوجيا الملائمة، الأمر الذي يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية، ويرفع من تنافسية الصادرات المحلية للواردات الأجنبية وهذا كله ينعكس إيجابياً على النمو الاقتصادي. والجدول التالي يوضح حجم الصادرات في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (1994-2017)

نلاحظ من خلال الجدول (3) أن متوسط قيمة الصادرات بلغ (1424.29) مليون دولار خلال لفترة 2017-1994. وكانت أقل قيمة للصادرات خلال العام 1994 حيث بلغت 642.28مليون دولار. حيث كانت هذه الفترة هي بداية إنشاء السلطة الفلسطينية وفتح الاسواق الخارجية أمام البضائع والسلع الفلسطينية، وأخذت الصادرات في الزيادة المستمرة خلال الفترة 2000-1995 حيث وصلت قيمة الصادرات إلى 1370.62 مليون دولار عام 2000، ومن ثم انخفضت إلى 919.15 مليون دولار عام 2001 وذلك بسبب الاجراءات الاسرائيلية من إغلاق المعابر والحدود وتدمير البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني، ومنع وصول المواد الخام للأراضي الفلسطينية، والسياسة الممنهجة في تدمير القطاع الزراعي والصناعي واستمرت قيمة الصادرات بالانخفاض حتى عام 2003، أما في عام 2004 بدأت ترتفع قيمة الصادرات حيث بلغت 930.38 مليون دولار، واستمرت قيمة الصادرات بالارتفاع إلى ان بلغت 2023.97 مليون دولار عام 2011، وبسبب الحرب على قطاع غزة عام 2012 عادت قيمة الصادرات للتراجع من جديد حيث بلغت 2011.66 مليون دولار.

كما بلغت اعلى قيمة للصادرات خلال عام 2017 حيث وصلت قيمة الصادرات في ذلك العام إلى 2692.70 مليون دولار وهذا ربما يعود للاستقرار النسبي في الأوضاع السياسة والاقتصادية. من الواضح أن قيمة الصادرات الفلسطينية علاوةً على سمة التذبذب والتراجع بين حين وآخر، فإن نسبتها مقارنةً بالواردات تعتبر متدنية، وهكذا فالاقتصاد الفلسطيني يعيش حالة اقتصاد يستهلك أكثر مما ينتج ويستثمر –بالطبع عبر المنح والمعونات–أكثر مما يدخر، ويستورد أكثر مما ينتج، وعليه فهناك اختلال هيكلي مزمن مترافق مع حالة تبعية اقتصادية مجحفة للمركز الإسرائيلي المتقدم.

II – الطريقة والأدوات :

لقياس أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية، بناء على النظرية الاقتصادية، والدراسات السابقة فقد تم بناء نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$GDP\ PC = \alpha + \beta EX + \varepsilon$$

حيث إن:

$GDP\ PC$: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي معبراً عن التنمية الاقتصادية

EX: قيمة الصادرات الفلسطينية

β: معامل انحدار الصادرات

α: الحد الثابت

ε: الخطأ العشوائي

1- **مصادر البيانات** : اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية السنوية للاقتصاد الفلسطيني، حيث تم الحصول على بيانات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من خلال الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما تم الحصول على بيانات الصادرات من سلطة النقد الفلسطينية للفترة (2017-1995)

2- **المنهجية المستخدمة في الدراسة** : تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة للتكامل المشترك (ARDL) ، حيث وضع العالم pesaran عام 2001 منهجية التكامل المشترك، ودمج فيها نماذج الانحدار الذاتي، ونماذج فترات الابطاء الموزعة، وتمتاز منهجية (ARDL) للتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الاخرى مثل: إنجل جرانجر 1987 ، وجوهانسون 1988، وغيرها من المنهجيات .وقبل البدء في تطبيق طريقة (ARDL) لابد من التأكد من استقرار السلاسل الزمنية محل الدراسة وفي حال ما كانت المتغيرات مستقرة عند مستويات مختلفة تكون طريقة (ARDL) هي الطريقة المثلى للتقدير(الدليمي،2018).

أ –نتائج اختبار جذر الوحدة: يعتبر اختبار سكون السلسلة الإجراء الأول ضمن إجراءات تحليل السلاسل الزمنية، ويستخدم في اختبار السكون عادة اختبار وجود جذر الوحدة (Unit Root Test) في السلسلة الزمنية بواسطة اختبار ديكي فولر (Augmented Dickey Fuller: ADF)، وتتلخص عملية اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) للسلسلة الزمنية على الفرق الأول في السلسة، وذلك على النحو الاتي:

$$\Delta y_t = \alpha_0 + \lambda y_{t-1} + U_t$$
$$\Delta y_t = \alpha_1 + \alpha_2 t + \lambda y_{t-1} + U_t$$

ويعتمد اختبار (P.P) على اختبار (t) للمعلمة λ، ويتم اختبار الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية العدمية التي تدل على عدم سكون السلسلة الزمنية

$$H_0: \lambda = 0 \qquad Null\ Hypothesis$$

الفرضية البديلة التي تدل على سكون السلسلة الزمنية

$$H_1: \lambda \neq 0 \qquad Alternative\ Hypothesis$$

فإذا كانت λ سالبة ومعنوية نقبل الفرض البديل الذي يدل على سكون السلسة الزمنية عند مستوياتها، أما إذا كانت غير معنوية فإن ذلك يدل على عدم سكون السلسلة الزمنية (حمزة، 2011، ص 344).

إلا أن الاختبار الأكثر شيوعاً في اختبار سكون السلاسل الزمنية هو اختبار ديكي فولار (Dickey-Fuller) البسيط والموسع، وتعتبر الصيغة الموسعة لاختبار ديكي فولار (Augmented Dickey Fuller) تصحيح للصيغة البسيطة وذلك من خلال إضافة عدد مناسب من حدود الإبطاء الزمني للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي، باستخدام الصيغة الآتية:

$$\Delta y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda y_{t-1} + \alpha_i \sum_{i=1}^{m} \Delta y_{t-1} + u_t$$

حيث m تمثل طول الفجوة الزمنية، y_t تمثل أي سلسلة زمنية يراد اختبار السكون لها، وβ_1 تمثل الحد الثابت لمعادلة الانحدار الذاتي، وt تمثل الاتجاه الزمني، Δ يمثل الفرق الأول للسلسلة الزمنية المدروسة، y_{t-1} تمثل الفترة المتباطئة للسلسلة الزمنية، u_t تمثل الحد العشوائي (Gujarati,2004,p817).والجدول التالي يوضح نتائج اختبار ديكي فولر الموسع

بعد اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة نلاحظ من الجدول4 أن متغيرات الدراسة تتصف بالسكون عند درجات مختلفة من المستوى والفرق الأول. بالتالي يكون نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) هو الأنسب لقياس وتحليل العلاقة بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في فلسطين

ب-نتائج اختبار الحدود Test Bounds:

تم تصميم هذا الاختبار بواسطة Persaran، حيث تنص الفرضية البديلة على أن المعادلة المقدرة متكاملة، وتكون متكاملة إذا كانت قيمة الاختبار F- statistic أكبر من الحد الاعلى Bounds (I_1) نقبل الفرض البديل بمعنى أن المعادلة متكاملة، كما إذا كانت قيمة الاختبار أقل من الحد الأدنى Bounds (I_0) فلا يمكننا رفض الفرض العدمي، أما إذا وقعت قيمة الاختبار بين الحد الاعلى والحد الادنى فتكون النتائج غير حاسمة (Persaran, et al , 2001. P21)، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار الحدود.

نلاحظ من خلال الجدول (5) أن قيمة الاختبار F- statistic قد بلغت 32.40 وهي أكبر من قيمة Bounds (I_1) عند جميع مستويات المعنوية، أي أن هذه المعادلة متكاملة عند جميع مستويات المعنوية، بالتالي يمكننا تفسير نتائج التكامل المشترك.

ج-نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ ECM

بعد التأكد من وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل وفق منهجية اختبار الحدود، يجب الحصول على مقدرات الأجلين القصير والطويل لمعلمات النموذج المقدر ونموذج تصيح الخطأ(ECM)، والجدول(6) يوضح نتائج تقدير معلمات الاجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM) نلاحظ من خلال الجدول (6) ان نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي أخذ ثلاث فترات إبطاء فيما كان عدد فترات الابطاء للمتغير المستقل المتمثل بالصادرات خمس فترات إبطاء، كما نلاحظ من خلال الجدول السابق أن قيمة معامل تصحيح الخطأ (ECM) والبالغة 1.58- سالبة ومعنوية عند مستوى دلالة 1%، وهذا يعني أن 1.58 من أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائياً لبلوغ التوازن في الأجل الطويل. انظر الملاحق جدول (6، ص 13)

د. نتائج أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية:

يوضح الجدول (7) نتائج تقدير العلاقة الانحدارية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في فلسطين، حيث نلاحظ من خلال الجدول(7) أن الصادرات تؤثر على التنمية الاقتصادية في المدى الطويل في الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الزمنية (1994-2017)، حيث بلغ معامل انحدار الصادرات على التنمية الاقتصادية (0.488)، وكان معنوى عند مستوى دلالة 1%، وهذا يعني أن زيادة الصادرات في الاقتصاد الفلسطيني بنسبة

100% سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 48% ، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث أن الصادرات تعتبر عامل مهم لرفع عجلة التنمية الاقتصادية. انظر الملاحق (جدول 7)، ص14

هـ- تقييم النموذج المقدر قياسياً:

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في قياس أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية وخلوه من المشاكل القياسية، يستلزم الاختبارات التشخيصية التالية:

- **اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (JB)**: وذلك من خلال اختبار (Jarque- Bera). وإذا كانت القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من 0.05 فهذا يعني أن البيانات تتبع توزيع طبيعي (السواعي، وداوود،2013). ويتضح من الشكل(1) ، إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في النموذج المقدر، إذ بلغت قيمة الاختبار (JB) (1.11)، بقيمة إحتمالية(0.573)

- إختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي (ARCH):

حيث يوجد العديد من الاختبارات لاكتشاف مشكلة تجانس التباين، وسيعتمد الباحث على اختبار ARCHالذي يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة وكذلك مربعاتها (محمد،2011، ص115). يلاحظ من خلال الجدول أن قيمة إحصائية F المحسوبة بلغت (0.332) عند مستوى إحتمال (0.723)، وهذا يعني قبول الفرض العدمي القائل بثبات تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر.

نتائج اختبار الاداء التنبؤي لنموذج المقدر:

يتضح من الشكل(2) أن قيمة معامل ثايل (T) بلغت(0.23) وهي أقل من واحد صحيح، في حين بلغت نسبة التحيز (BP) (0.0021) وهي أيضاً أقل من الواحد الصحيح، كما بلغت قيمة نسبة التباين (VP) (0.015) وهي أقل من الواحد الصحيح، في حين بلغت نسبة التغاير (CP)(0.982) وهي قريبة من الواحد الصحيح، وهذا يعني أن النموذج يتمتع بقدرة جيدة على التنبؤ خلال الفترة 2017-1994، وبالتالي يمكن الاعتماد على نتائج النموذج في التحليل وتقييم السياسات والتنبؤ بها في المستقبل من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية المناسبة للوصول للاهداف المرسومة (انظر الشكل في الملاحق).

III- النتائج ومناقشتها :

1. وجود تذبذب واضح في معدلات النمو الاقتصادي في فلسطين خلال الفترة الزمنية(1994-2017)، نتيجة عدم الاستقرار السياسي في فلسطين والسياسة المنهجة من قبل الاحتلال الاسرائيلي.
2. أثبتت نتائج التحليل القياسي عدم تحقيق صفة الاستقرارية (السكون) للصادرات والتنمية الاقتصادية في فلسطين عند نفس المستوى والدلالة.
3. أوضحت قيمة معامل تصحيح الخطأ أن (1.57) أخطاء الأجل القصير تصحح تلقائياً لبلوغ التوازن في الأجل الطويل عند مستوى معنوية 5%، أي أن أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية يتطلب حوالي أقل من سنة($1 \div 1.57 = 0.63$) لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل وهي استجابة سريعة.
4. أوضحت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) تتجه من الصادرات نحو التنمية الاقتصادية وفق منهجية (ARDL)، حيث كانت قيمة F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى).
5. أثبتت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1994-2017)، حيث بلغ معامل انحدار الصادرات (0,49)، وهذا يعني أن زيادة الصادرات بنسبة 100% سيؤدي لزيادة التنمية الاقتصادية بنسبة 49%. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (Zaheer & others, 2014)، ودراسة (Mitra, Khan, 2014)

IV- الخلاصة :

خلصت الدراسة بوجود علاقة توازنيه طويلة الاجل تتجه من الصادرات إلى التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2017، كما اثبتت النتائج وجود علاقة طردية ومعنوية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة 1995-2017، وفي ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بما يلي:

1. طالما أن الصادرات تلعب دور إيجابياً في التنمية الاقتصادية في فلسطين، فعلى الحكومة الفلسطينية تبني سياسة تشجيع الصادرات، وذلك من خلال توجيه الموارد الاقتصادية لإقامة الصناعات الإنتاجية القادرة على الدخول إلى الأسواق الخارجية، وتحفيز المنتجين للاستفادة من الاتفاقيات التجارية الموقعة بين فلسطين وعدد من دول العالم الخارجي.
2. زيادة الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها مؤسسات تعمل على الرفع من قيمة الصادرات، وذلك من خلال تقديم التسهيلات المالية اللازمة لتنفيذها.
3. تبني سياسة توسيع قاعدة القطاعات التصديرية وعدم التركيز على المنتجات الاولية كالمنتجات الزراعية نظراً لتدني أسعارها في الأسواق الدولية.
4. تفعيل التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، وزيادة معدلات التبادل التجاري معها مع الاهتمام بتنويع القاعدة الانتاجية وفق الميزة النسبية التنافسية، حتى تتحقق فوائد التبادل الاقتصادي بين فلسطين والدول العربية.
5. العمل على ترقية وتنمية القطاع الخاص عن طريق الاستغلال الأمثل لمستويات الادخار وتحسين المناخ الاستثماري وتشجيع وتحسين آداء المؤسسات العمومية والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

– ملاحق :

الجدول(1): معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في فلسطين خلال الفترة 2017-1994بالاسعار الثابتة – سنة الاساس 2015

السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار أمريكي	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (%)	السنة	إجمالي الناتج المحلي مليون دولار أمريكي	معدل نمو إجمالي الناتج المحلي (%)
1994	5057.68	-	2006	7567.71	-3.90
1995	5417.71	7.12	2007	8066.47	6.59
1996	5483.54	1.22	2008	8556.86	6.08
1997	6287.82	14.67	2009	9298.10	8.66
1998	7189.13	14.33	2010	10051.16	8.10
1999	7784.42	8.28	2011	11298.87	12.41
2000	7118.37	-8.56	2012	12008.92	6.28
2001	6455.61	-9.31	2013	12275.21	2.22
2002	5649.35	-12.49	2014	12252.88	-0.18
2003	6441.16	14.02	2015	12673.00	3.43
2004	7107.37	10.34	2016	13269.70	4.71
2005	7874.88	10.80	2017	13686.40	3.14

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجدول(2): نصيب الفرد من الناتاج المحلي الاجمالي في فلسطين خلال الفترة 2017-1994بالاسعار الثابتة – سنة الاساس 2015 (دولار امريكي)

السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	السنة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
1994	2361.007	2006	2232.97
1995	2355.19	2007	2308.39
1996	2249.16	2008	2379.15
1997	2442.18	2009	2511.49
1998	2701.01	2010	2637.31
1999	2830.22	2011	2877.14
2000	2506.51	2012	2967.47

2001	2208.03	2013	2944.04
2002	1877.61	2014	2852.38
2003	2080.07	2015	2863.90
2004	2229.63	2016	2922.9
2005	2395.97	2017	2923.40

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الجدول(3): الصادرات السلعية في فلسطين للفترة 1994-2017 (مليون دولار امريكي)

السنة	الصادرات	السنة	الصادرات
1994	642.28	2006	1065.38
1995	814.23	2007	1265.08
1996	781.96	2008	1483.18
1997	945.34	2009	1582.48
1998	1107.47	2010	1608.20
1999	1170.61	2011	2023.97
2000	1370.62	2012	2011.66
2001	919.15	2013	2078.69
2002	749.69	2014	2277.77
2003	842.76	2015	2338.10
2004	930.38	2016	2383.10
2005	1098.12	2017	2692.70

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

جدول (4): نتائج اختبار جذر الوحدة حسب اختبار ديكي فولر الموسع

المتغيرات	النموذج	إحصائية ADF	عدد فترات الإبطاء
اختبار ديكي فولر الموسع في المستوى Level			
التنمية الاقتصادية GDP_PC	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	0.544	8
الصادرات EX	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	2.489	3
اختبار ديكي فولر للفروق First Difference			
التنمية الاقتصادية GDP_PC	حد ثابت وبدون اتجاه	-2.851	8
الصادرات EX	حد ثابت وبدون اتجاه	-4.421*	3
اختبار ديكي فولر للفروق Second Difference			
التنمية الاقتصادية GDP_PC	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	-7.107*	8
الصادرات EX	بدون حد ثابت وبدون اتجاه	-5.674*	3

* معنوي عند مستوى 5%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-views

جدول(5) يوضح نتائج اختبار Bounds Test

Test- statistic	Value	الحد الاعلى Bounds (I_1)	الحد الادنى Bounds (I_0)	مستوى المعنوية
قيمة F-statistic	32.40	3.51	3.02	10%
K	1	4.16	3.62	5%
		4.79	4.18	2.5%
		5.58	4.94	1%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-views

جدول (6): نتائج تقدير معلمات الاجل القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (ECM)

ARDL Error Correction Regression Dependent Variable: D(GDP-PC)				
ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variables	Coefficient	Std. Error	t- Statistic	Prob.
D(GDP-PC(-1))	0.852719	0.119930	7.110111	0.0004
D(GDP-PC(-2))	1.215720	0.138432	8.782049	0.0001
D(GDP-PC(-3))	0.391355	0.133076	2.940840	0.0259
D(EX)	0.150455	0.075607	1.989963	0.0937
D(EX(-1))	-0.632844	0.1090256	-5.804504	0.0011
D(EX(-2))	-0.747684	0.099975	-7.478681	0.0003
D(EX(-3))	-0.242396	0.094840	-2.555842	0.0431
D(EX(-4))	0.329195	0.074337	4.428436	0.0044
D(EX(-5))	0.503974	0.077796	6.478150	0.0008
Coint-Eq(-1)*	-1.579553	0.138737	-11.38524	0.0000
R-Squared	0.979124	Mean dependent Var		5.176733
R-Squared Adjusted	0.955639	S.D. dependent Var		178.6309
S.E of Regression	37.62354	Akaike info creation		10.39332
Sum Squared resid	11324.25	Schwarz creation		10.88797
Log Likelihood	-83.53986	Hannan- Quinn criter		10.46152
Durbin- Watson Stat	2.947674			
*P-Value incompatible with t- Bounds distribution				
F- Bounds Test		Null Hypothesis: No Levies relationship		
Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
F-Statistic	32.40590	10%	3.02	3.51
K	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79

جدول(7) نتائج أثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في المدى الطويل

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	t-Statistic	Std. Error	Prob.
EX	0.488998	0.020947	23.34427	0.0000
C	1796.922	23.30707	77.09772	0.0000
EC= GDP-PC – (0.4890*EX + 1796.9223)				

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-views

جدول (8): نتائج اختبار ARCH للنموذج المقدر

Heteroskedasticity Test : ARCH			
F- Statistic	0.332567	Prob. F (2, 12)	0.7235
Obs* R- Squared	0.787754	Prob. Chi Square (2)	0.6744

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-views

جدول(9) عدد فترات الابطاء للصادرات

VAR Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: EX						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-107.9382	NA	336034.1	15.56260	15.60825	15.55838
1	-87.14426	*35.646	19910.14	12.73489	12.82619	12.72644
2	-85.36441	2.796895	17896.44	12.62349	12.76043	12.61081
3	-83.87391	2.129298	16846.46	12.55342	*12.73600	12.53651
4	-82.62489	1.605877	*16529.35	*12.51784	12.74608	*12.49671
5	-82.26366	0.412833	18589.74	12.60909	12.88298	12.58374
*indicates lag order selected by the criterion						

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-views

جدول(10) عدد فترات الابطاء لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي

VAR Lag Order Selection Criteria Endogenous variables: GDP-PC						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-98.76192	NA	90587.26	14.25170	14.29735	14.24748
1	-83.57803	26.02952	11962.40	12.22543	12.31673	12.21698
2	-83.33703	0.378712	13396.26	12.33386	12.47080	12.32119
3	-83.30692	0.043016	15535.74	12.47242	12.65500	12.45552
4	-81.85408	1.867943	14805.85	12.40773	12.63586	12.38660
5	-78.42862	*3.914817	10748.29	12.06123	12.33511	12.03588
6	-78.29209	0.136530	12648.82	12.18458	12.50411	12.15501
7	-75.82297	2.116386	10864.53	11.97471	12.33989	11.94091
8	-70.58429	3.741912	*6448.800	*11.36918	*11.78001	*11.33116
9	-70.32123	0.150322	8101.238	11.47446	11.93093	11.43221

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-views

شكل (1): نتائج إختبار (JB) للنموذج المقدر

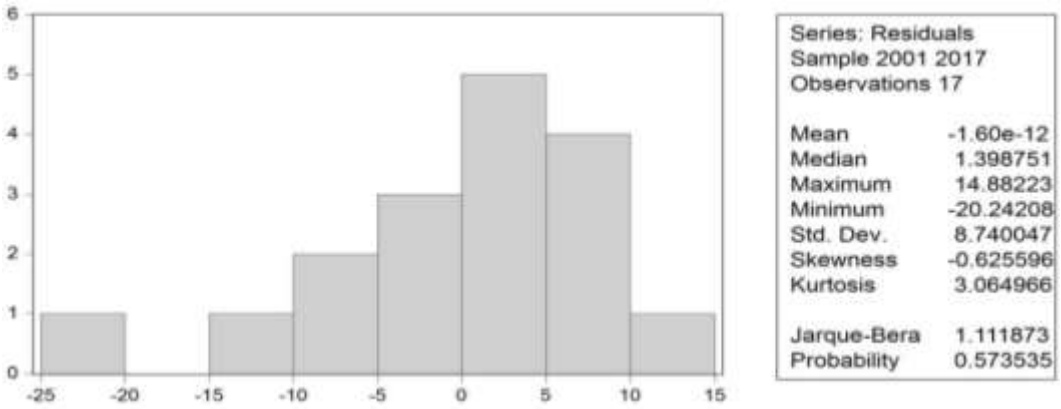

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-views

شكل (2) القيم الفعلية والمتوقعة للتنمية الاقتصادية في فلسطين للفترة 1994-2017

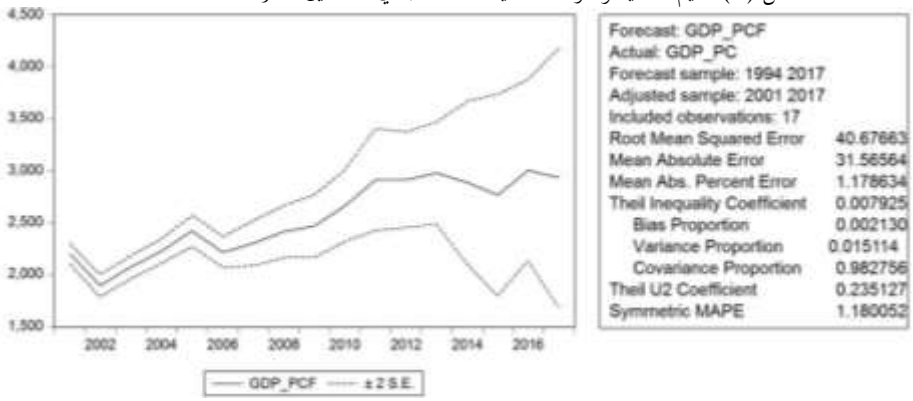

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات E-views

– الاحالات والمراجع :

1. أبو جامع، جابر، **أداء التجارة السلعية الفلسطينية الخارجية مقارنة بكل من مصر والاردن وسوريا للفترة 2000-1968**، مجلة الجامعة الاسلامية، سلسلة الدراسات الانسانية، المجلد الثالث عشر–العدد الثاني،2005، ص 75-59
2. أبو شرار، عبد الفتاح، **الاقتصاد الدولي: نظريات وسياسات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
3. أبو عيدة، عمر،**الدخول إلى الاسواق الخارجية: العقبات والموانع دراسة ميدانية من وجهة نظر المصدرين**، المؤتمر الاقتصادي نحو تعزيز تنافسية المنتجات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة،2012.
4. الأسطل، محمد، **التجارة الخارجية الفلسطينية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية**، 2014.
5. تودارو، ميشيل، **التنمية الاقتصادية**، (ترجمة، حسني، محمود، عبد الرازق، محمود)، دار المريخ للنشر، 2006.
6. حلس، مازن، **فجوة التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني وكيفية الحد من تعاظمها**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الازهر، فلسطين، 2016.
7. حمزة، حسن، (2011). **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، دار الصفاء للنشر والتوزيع –عمان، الأردن.
8. خالد، المحجوبي، (2006). **الصادرات ودورها في الاقتصاد الليبي**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 6.
9. داوود، حسام، السواعي، خالد (2013). **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق باستخدام برنامج Eviews7**، دار المسيرة، عمان، الاردن.
10. الداية، وائل& تنيرة،محمد (2016). **التجارة الخارجية في قطاع غزة: أهمية – معوقات–واقع–مقترحات علاج**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، الضفة الغربية، فلسطين.
11. الديملي، مالك، (2018). **قياس وتحليل محددات الطلب على النقود في الاقتصاد العراقي للمدة (1985-2015)**، رسالة ماجستير، جامعة الفلوجة، العراق.

12. سلطة النقد الفلسطينية(2017). التقرير السنوي 2016، رام الله، فلسطين.
13. السواعي، خالد، (2014). **محددات الميزان التجاري الأردني: نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة**. المؤتمر العلمي الدولي العاشر،استشراف مستقبل التجارة الدولية في ضوء منظمة التجارة العالمية، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء، الاردن.
14. شيخة، محمد، (2011). **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الأولى، دار الحامد.
15. العبادلة، على، (2014). **محددات تدفق التجارة الخارجية لفلسطين (نموذج الجاذبية1995-2013)**، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، غزة.
16. مهنى، مريم،(2016). **العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي: دراسة نظرية تحليلية في ليبيا 1980–2010**. مجلة الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 7، العدد 20، ص 65-86.
17. نورين، مجدي،(2010). **أثر إنتاج وتصدير البترول على النمو الاقتصادي في السودان 1999–2008**، مجلة المصرفي، العدد السادس والخمسون. السودان
18. موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني http://www.pcbs.gov.p (تاريخ الزيارة 2018/05/25).
19. موقع سلطة النقد الفلسطينية http://www.pma.ps (تاريخ الزيارة 2018/06/02).
20. موقع البنك الدولي http://www.albankaldawli.org (تاريخ الزيارة 2019/02/10).
21. Alavinasab, Seyed, (2013). **Exports and Economic Growth**: Evidence from Iran, Middle-East Journal of scientific Research, VOL18, No7, p936-941.
22. Gujarati,(2004).**Basic Economics**, forth the McGraw-Hill companies .
23. Mitra, Papia &Khan, Gholam (2014). **Impact of Trade Openness, FDI Inflows and Total Exports on Economic Growth of India**: An Econometrics Approach. Journal of Economic and and Finance, ISSN: 2321-5933 Vol 4, Issue 5, p 60-68.
24. Ozurumba, Benedict& Ezeji Chigbu, Emmanuel (2013**). Non-Oil Export Financing and Nigeria's Economic Growth,** Interdisciplinary Journal of Contemporary Research in Business, VOL 4, No
25. Persaran , M. Heshem, Shin, Yongcheol and Smith, Richard J. (2001). **Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationship**, Journal of Applied Econometrics16: 289-326 ,
26. Zaheer,Rummana, Khattak, Wagma, Ashar, Huma & Khanzaib (2014). **Impact of Exports Imports on GDP Growth Rate, in Pakistan Time Series Data from 2000-2010**, International Journal of Research in Applied, Natural and Social Sciences, ISSN: 2321- 8851, Vol 2, Issue 7, p 29-34.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

سمير أبو مدلله، (2019)، **الصادرات وأثرها على التنمية الاقتصادية في فلسطين باستخدام نموذج (ARDL)**، مجلة الباحث، المجلد 19(العدد 01)، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.ص 89- 104.